الشروط والأحكام العامة (شروط الاستخدام)

لشبكة الفنانين العالمية «ashoka ritual»

— 8 أغسطس 2026

تنظم هذه الشروط استخدام شبكة الفنانين العالمية «ashoka ritual»، بما في ذلك المواقع والتطبيقات ووظائف المجتمع والخدمات المرتبطة بها التي تديرها artist ritual GmbH. صُممت الشبكة بوصفها شبكة ثقافية خاصة وعابرة للحدود ومستقلة عن مؤسسات الدول. ويصف هذا التوجه طبيعتها الخاصة فقط، ولا يضع الشبكة أو المزود أو المستخدمين خارج نطاق القانون الواجب التطبيق.

1. المزود والطرف المتعاقد وبيانات الاتصال

1.1 المزود والطرف المتعاقد هو artist ritual GmbH، العنوان: Hofrichterstrasse 32, 51067 Cologne, Germany، مسجلة في كولونيا تحت HRB 92145، رقم ضريبة القيمة المضافة DE301501077 («artist ritual»، «نحن»). البريد الإلكتروني: mail@artist-ritual.com.

1.2 تسري هذه الشروط على التسجيل والحسابات والملفات الشخصية وعمليات الرفع والمحتوى العام وغير العام والرسائل ووظائف المجتمع والتعاون وأي خدمات إضافية مدفوعة في ashoka ritual.

1.3 تسري كذلك أوصاف المنتجات وقواعد المجتمع وإشعار الخصوصية وGovernment Requests Policy. وإذا كانت خدمة محددة خاضعة لشروط خاصة، فتكون تلك الشروط مقدمة بالنسبة لتلك الخدمة. وتبقى القواعد القانونية الآمرة مقدمة في جميع الأحوال.

2. النطاق الدولي والقانون المحلي الآمر

2.1 أُعدت هذه الشروط للاستخدام الدولي. ويُختار القانون الألماني وفق القسم 24، إلا أن المستخدم لا يفقد الحقوق الآمرة المتعلقة بالمستهلك أو حماية البيانات أو حقوق المؤلف أو الحقوق الشخصية أو العمل أو غيرها من الحقوق التي لا يجوز قانوناً التنازل عنها في دولة إقامته المعتادة أو في أي ولاية قضائية واجبة التطبيق على نحو إلزامي.

2.2 لا يمكن لنص تعاقدي واحد أن يلغي تشريعات الدول ذات السيادة. فإذا كان القانون المحلي يفرض توطين البيانات أو وصولاً حكومياً روتينياً أو غير متناسب أو أنظمة هوية أو واجهات مراقبة أو ضوابط محتوى أو تدابير أخرى تتعارض بصورة جوهرية مع مبادئ استقلال ashoka ritual وحماية البيانات، فيجوز لنا، بقدر ما يسمح به القانون، رفض التسجيل أو تقييد الوظائف أو فرض قيود جغرافية أو وقف الخدمة في تلك الولاية القضائية بدلاً من إنشاء ذلك الوصول طوعاً.

2.3 يتحمل المستخدم مسؤولية الامتثال للقوانين السارية على سلوكه ومحتواه. ولا نتعهد بأن تكون كل وظيفة متاحة قانوناً في كل دولة.

3. الأهلية والسن وإنشاء الحساب

3.1 الخدمة موجهة أساساً إلى الفنانين والمهنيين المبدعين والعاملين في الثقافة والأشخاص المشاركين في الفن والثقافة. يجوز للأشخاص الطبيعيين البالغين 18 عاماً أو أكثر التسجيل. ولا يجوز لمن هم دون 18 عاماً استخدام الخدمة إلا إذا وفرنا صراحة حساباً للقاصرين وتم الحصول على موافقة الوالد أو الولي المطلوبة قانوناً. والخدمة غير موجهة إلى الأطفال.

3.2 يجب على المستخدم تقديم معلومات صحيحة عند طلبها، والمحافظة بصورة معقولة على تحديث بيانات الحساب، وحماية كلمات المرور ورموز الاسترداد والأجهزة. ولا يجوز بيع الحسابات أو نقلها أو مشاركتها بما يخل بالأمن.

3.3 ما لم نوافق صراحة على خلاف ذلك، يجوز لكل شخص طبيعي الاحتفاظ بحساب شخصي واحد فقط. ويمكن منح المجموعات الفنية والمنظمات الخاصة حسابات تنظيمية إذا كانت هذه الوظيفة متاحة.

4. استبعاد مؤسسات الدولة والاستخدام الرسمي الحكومي

4.1 لا يجوز لمؤسسات الدولة التسجيل في ashoka ritual أو استخدامها بصفتها مشاركاً أو صاحب حساب أو متلقياً للبيانات أو شريكاً بحثياً أو مراقباً مؤسسياً. وتشمل «مؤسسات الدولة» الحكومات والوزارات والسلطات العامة وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات والأمن والقوات المسلحة والمحاكم والنيابات والشركات أو وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة أو الممولة منها في الغالب، والمؤسسات العامة التي تعمل كذراع للحكومة، بما في ذلك وكلاؤها ومقاولوها عند العمل لأغراض حكومية.

4.2 لا يجوز لموظفي مؤسسات الدولة استخدام ashoka ritual إلا بصفتهم الخاصة الحقيقية، دون استخدام المنصب أو السلطة أو الموارد أو التفويض الرسمي، ودون جمع معلومات لغرض رسمي أو حكومي أو استخباراتي أو أمني أو تنظيمي أو عسكري أو سياسي أو إداري عام.

4.3 يقر المستخدم بأنه لا يدخل إلى الخدمة أو يستخدمها نيابة عن مؤسسة حكومية. ويعد التحايل على هذا الحظر أو الوصول الرسمي المتخفي أو استخدام الوسطاء أو جمع البيانات لصالح مؤسسة حكومية مخالفة جوهرية قد تؤدي إلى التعليق أو الإنهاء الفوري.

4.4 لا يمكن لهذا الاستبعاد التعاقدي أن يمنع سلطة عامة من الاطلاع على معلومات جعلها المستخدم عمداً متاحة للجمهور على الإنترنت المفتوح، كما لا يمكنه إبطال سلطة قانونية ملزمة لجهة مختصة. وتخضع طلبات المعلومات غير العامة للقسم 12 وGovernment Requests Policy.

5. طبيعة الشبكة وغرضها

5.1 تتيح ashoka ritual للمستخدمين عرض الأعمال الفنية والتواصل والتعاون واكتشاف المشاريع الثقافية ونشر المساهمات. ولا نضمن وصولاً أو دخلاً أو مبيعات أو تكليفات أو جمهوراً أو روابط أو نتائج فنية محددة.

5.2 ليست ashoka ritual خدمة حكومية أو سجلاً عاماً أو منصة سياسية أو خدمة استطلاع رأي أو برنامجاً تابعاً للدولة، ولا يُقصد بها أداء وظائف سيادية أو شرطية أو استخباراتية أو انتخابية أو دعائية أو متعلقة بقياس الرأي العام.

5.3 ما لم نصرح بغير ذلك، لسنا طرفاً أو وكيلاً أو معرضاً أو صاحب عمل أو وسيطاً أو أميناً في العقود أو الترتيبات التي يبرمها المستخدمون فيما بينهم أو مع أطراف ثالثة.

6. محتوى المستخدم والملكية

6.1 يحتفظ المستخدم بملكية محتواه وبحقوقه الأخرى فيه، مع مراعاة حقوق الغير والقانون الواجب التطبيق.

6.2 عند رفع أو نشر محتوى، يمنح المستخدم artist ritual ترخيصاً غير حصري وعالمياً ومجانياً ومحدوداً بمدة الخدمة وأغراضها لاستضافة المحتوى وتخزينه واستنساخه ومواءمته تقنياً وتحويل ترميزه وتخزينه مؤقتاً ونقله وإتاحته وفق إعدادات المستخدم. ولا يجوز منح ترخيص فرعي إلا لمعالجي البيانات ومزودي الاستضافة والتسليم والخدمات التقنية بالقدر اللازم لتشغيل الخدمة.

6.3 لا يسمح هذا الترخيص لنا ببيع محتوى المستخدم أو استخدامه في إعلانات خارجية أو تدريب نماذج ذكاء اصطناعي توليدي عامة الغرض عليه أو ترخيصه لأبحاث الرأي أو تقديمه لمؤسسات الدولة، إلا إذا وافق المستخدم بصورة منفصلة وصريحة على استخدام محدد أو كان الإفصاح واجباً قانوناً.

6.4 عند حذف المحتوى أو إغلاق الحساب ينتهي الترخيص، باستثناء النسخ الاحتياطية اللازمة تقنياً لفترة محدودة، والأدلة اللازمة لإثبات أو الدفاع عن مطالبات قانونية، والتزامات الحفظ القانونية، والنسخ التي يحتفظ بها مستخدمون آخرون بصورة مستقلة حيث يسمح القانون. ولا نستخدم النسخ المحتفظ بها لأغراض تجارية جديدة.

7. الحقوق اللازمة واحترام حقوق الغير

7.1 لا يجوز للمستخدم رفع محتوى إلا إذا كانت لديه حقوق أو أذونات المؤلف والعلامة التجارية والشخصية والخصوصية والصورة/الدعاية والأداء وغيرها من الحقوق اللازمة.

7.2 لا يجوز للمحتوى أن يكشف بصورة غير قانونية معلومات خاصة أو صوراً حميمة أو معلومات سرية أو أسراراً تجارية لشخص آخر. ويجب الحصول على التصاريح أو الموافقات حيث يلزم.

7.3 يمكن إرسال الشكاوى المتعلقة بحقوق المؤلف أو الحقوق الشخصية أو غيرها إلى mail@artist-ritual.com مع تحديد كافٍ للعمل أو الحق المحمي والمحتوى المعني والأساس القانوني للشكوى.

8. المحتوى والسلوك المحظوران

8.1 يحظر استخدام الخدمة للتهديد غير القانوني أو المضايقة أو الملاحقة أو الاحتيال أو الاستغلال أو المحتوى الحميمي غير الرضائي أو مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال أو التمييز غير القانوني أو التحريض على العنف أو انتحال الهوية بسوء نية أو البرمجيات الخبيثة أو سرقة بيانات الاعتماد أو الرسائل المزعجة أو بيع/تسهيل السلع أو الخدمات غير المشروعة.

8.2 يحظر التدخل في أمن الخدمة أو تشغيلها، وتجاوز ضوابط الوصول، واختبار الأنظمة دون إذن، وإغراق البنية التحتية، وتوزيع الشيفرات الخبيثة، أو الجمع المنهجي لبيانات اعتماد الحسابات أو البيانات غير العامة.

8.3 لا يُحظر التناول الفني أو الوثائقي أو الصحفي أو النقدي للموضوعات الصعبة لمجرد أنه يصور سلوكاً غير قانوني أو مزعجاً؛ بل تؤخذ المشروعية والسياق والغرض وحقوق الأشخاص المعنيين ومخاطر السلامة في الاعتبار.

9. الحظر المطلق لأبحاث الرأي الحكومية والخاصة

9.1 لا يجوز جمع بيانات المستخدمين أو محتواهم أو ترخيصها أو بيعها أو تحليلها أو استخدامها عبر ashoka ritual في أبحاث الرأي العام الحكومية أو المكلفة من جهات خاصة، أو تحليل المشاعر السياسية، أو تحليلات الانتخابات والحملات، أو قياس الدعاية، أو التصنيف الأيديولوجي، أو درجات الضبط الاجتماعي، أو التنميط النفسي، أو نمذجة التأثير على السكان، أو أبحاث مماثلة بشأن الآراء السياسية أو الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية.

9.2 يسري الحظر على artist ritual والمستخدمين والعملاء والمقاولين والمعلنين والباحثين وسائر الأطراف الثالثة. ويشمل مجموعات البيانات المسماة «بحثية» إذا أمكن بصورة معقولة استخدامها لتكوين ملفات أو استنتاجات عن أفراد أو مجموعات أو مجتمعات أو مشاهد ثقافية.

9.3 تقتصر التحليلات التشغيلية المسموح بها على الأمن والموثوقية ومنع الاحتيال والفوترة والدعم وتحسين المنتج، ويجب حيثما أمكن بصورة معقولة استخدام معلومات مجمعة أو منزوعة الهوية لا تستخدم لاستنتاج آراء سياسية أو أيديولوجية أو مماثلة.

10. الاستخراج الآلي والتعرف على الوجوه وسماسرة البيانات وتدريب الذكاء الاصطناعي

10.1 يحظر الوصول الآلي وscraping وcrawling والجمع بالجملة أو نسخ بيانات المستخدمين ما لم يوجد إذن كتابي صريح أو تمكين تقني عبر واجهة موثقة للغرض المحدد.

10.2 لا يجوز استخدام بيانات المستخدمين لإنشاء أو إثراء ملفات سماسرة البيانات أو أنظمة التعرف على الوجوه/الهوية البيومترية أو قوائم المراقبة أو الرسوم الاجتماعية لأغراض حكومية أو سياسية أو مجموعات بيانات لتدريب ذكاء اصطناعي عام الغرض أو نماذج أساسية، دون إذن منفصل وصريح من أصحاب الحقوق المعنيين ومن أصحاب البيانات حيث ينطبق.

10.3 قد تفهرس محركات البحث المحتوى الذي يجعله المستخدم متاحاً عمداً للجمهور حيث يكون ذلك ممكناً تقنياً. وينبغي عدم نشر المعلومات علناً إذا كان مطلوباً بقاؤها غير عامة.

11. الإشراف والإشعارات والتظلمات

11.1 يجوز لنا تقييد الظهور أو إزالة المحتوى أو تقييد الوظائف أو تعليق تحقيق الدخل أو تعليق الحسابات أو إنهائها عندما يكون ذلك ضرورياً بصورة معقولة لتطبيق هذه الشروط أو حماية المستخدمين أو الأنظمة أو الامتثال للقانون أو التعامل مع إشعار مدعوم بما يكفي.

11.2 قد يستخدم الإشراف مراجعة بشرية وإشارات آلية لمكافحة الرسائل المزعجة والبرمجيات الخبيثة والإساءة المتكررة والسلامة والفرز الأولي للسياسات. وحيث يفرض القانون، تخضع القرارات المهمة لإشراف بشري ولا تتخذ بوسائل آلية فقط.

11.3 نوفر آلية إلكترونية للإبلاغ عن المحتوى المزعوم عدم مشروعيته. ويجب أن يحدد الإشعار المحتوى المعني ويشرح عدم المشروعية المزعومة ويقدم بيانات اتصال ومعلومات داعمة كافية. ونعالج الإشعارات في الوقت المناسب وبعناية وموضوعية ودون تعسف.

11.4 عند انطباق قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي (DSA)، يتلقى المستخدم المتأثر بياناً واضحاً بأسباب القيود المشمولة ومعلومات عن سبل التظلم. وحيث يلزم قانوناً لمنصة إلكترونية، تتاح آلية شكاوى إلكترونية داخلية مجاناً لمدة ستة أشهر على الأقل من القرار، دون المساس بالتسوية المعتمدة خارج القضاء أو بالوسائل القضائية.

11.5 يجوز لنا التصرف فوراً دون إخطار مسبق إذا كان التأخير يخلق خطراً على السلامة أو الأمن أو يسهل إساءة جسيمة أو يخالف القانون أو يحبط أمراً ملزماً. وحيث يكون ذلك مشروعاً ومناسباً، تقدم الأسباب لاحقاً.

12. الاستقلال عن الدولة وعدم التعاون الحكومي الطوعي وأقصى مقاومة قانونية

12.1 لا تتعاون artist ritual طوعاً مع مؤسسات الدولة لتحديد هوية المستخدمين أو تحليل الملفات أو مراقبة المجتمعات الفنية أو رسم العلاقات الاجتماعية أو تقييم الآراء أو إتاحة قواعد بيانات المستخدمين لأغراض حكومية.

12.2 لا نشارك طوعاً في برامج حكومية لتبادل البيانات أو شراكات استخباراتية أو برامج مراقبة حكومية أو مشاريع تأثير سياسي أو ترتيبات مماثلة تتعلق ببيانات المستخدمين. ولا نوفر واجهات حكومية خاصة أو وصولاً دائماً أو backdoors أو أدوات بحث تفضيلية.

12.3 يعد أي إفصاح مفروض قانوناً «امتثالاً قسرياً» وليس تعاوناً طوعياً. نفحص السلطة القانونية والاختصاص والأصالة والتحديد والضرورة والتناسب؛ ونرفض أو نضيق الطلبات المعيبة أو المفرطة؛ ولا نفصح إلا عن الحد الأدنى المطلوب قانوناً والموجود تحت سيطرتنا؛ ونعترض على الطلبات حيث يوجد أساس قانوني معقول.

12.4 حيث يسمح القانون، نبلغ المستخدمين المتأثرين قبل الإفصاح أو فور انتهاء حظر الإخطار. وترد التفاصيل في Government Requests Policy، المدمجة في هذه الشروط كالتزام تعاقدي بالخصوصية بالقدر الذي تمنح فيه حماية للمستخدمين.

12.5 لا تلزمنا هذه الشروط بمقاومة التزام قانوني نهائي وملزم وقابل للتنفيذ عندما لا يبقى مسار قانوني للمقاومة. وتظل الواجبات الآمرة، بما في ذلك البلاغات القانونية المتعلقة بتهديدات خطيرة للحياة أو السلامة، غير متأثرة.

13. الخصوصية والسرية وتقليل البيانات

13.1 تعالج البيانات الشخصية وفق إشعار الخصوصية وقانون حماية البيانات الواجب التطبيق. ونتبع مبادئ تحديد الغرض وتقليل البيانات وتحديد مدة الاحتفاظ والأمن والخصوصية حسب التصميم.

13.2 يعامل المحتوى غير العام، بما في ذلك الرسائل المباشرة حيث تكون متاحة، على أنه سري. ويقتصر وصول الموظفين على ما هو ضروري بصورة معقولة للدعم والأمن ومنع الإساءة والامتثال القانوني والتشغيل، مع ضوابط وصول حسب الدور والتزامات بالسرية.

13.3 لا نبيع أو نؤجر البيانات الشخصية أو محتوى المستخدمين. ولا تتم التحويلات الدولية إلا وفق آلية قانونية مناسبة وضمانات تتناسب مع المخاطر والوجهة.

13.4 نسعى للاحتفاظ ببيانات الحساب والنشاط فقط للمدة اللازمة للأغراض المعلنة والأمن وتسوية النزاعات والالتزامات القانونية. وقد تحدد سياسة الخصوصية فترات أكثر تفصيلاً.

14. الأمن والضمانات التقنية

14.1 نستخدم تدابير تقنية وتنظيمية معقولة ومتناسبة مع الخدمة والمخاطر. ولا يمكن لأي خدمة عبر الإنترنت ضمان أمن مطلق أو توافر دائم.

14.2 لن نضعف الأمن عمداً أو نبني backdoor للوصول أو ننشئ نظام إيداع مفاتيح حكومي بغرض تمكين وصول الدولة. ولا يعني ذلك أن كل فئات البيانات مشفرة من الطرف إلى الطرف أو غير متاحة لنا تقنياً؛ ولا نصف البنية الأمنية الفعلية إلا بصورة دقيقة ومناسبة.

14.3 يجب على المستخدم اتخاذ تدابير أمن معقولة وإبلاغنا سريعاً عند الاشتباه في اختراق الحساب.

15. التوافر والتغييرات والصيانة

15.1 نسعى إلى توافر موثوق لكننا لا نضمن التشغيل دون انقطاع أو أخطاء. وقد تؤدي الصيانة والحوادث الأمنية وتعطل أطراف ثالثة والقيود القانونية والقوة القاهرة إلى انقطاعات.

15.2 يجوز لنا تطوير الوظائف أو تعديلها أو إيقافها لأسباب مشروعة تشمل الأمن والقانون والتطور التقني واحتياجات المستخدمين والجدوى الاقتصادية. ولا تتأثر الحقوق الآمرة المتعلقة بالخدمات الرقمية. وإذا أثر تغيير جوهرياً وبصورة سلبية على خدمة رقمية مستمرة للمستهلك، نوفر الإخطار وحقوق الإنهاء التي يتطلبها القانون.

16. الخدمات المدفوعة والأسعار وحقوق المستهلك

16.1 إذا قدمت خدمات مدفوعة، يظهر السعر ودورة الفوترة والضرائب والنطاق وشروط التجديد وطرق الدفع قبل الشراء. وقد يعالج الدفع مزود خارجي وفق شروطه وإشعار الخصوصية الخاص به.

16.2 لا تتأثر حقوق المستهلك الآمرة، بما فيها المطابقة ووسائل الانتصاف والتحديثات والإلغاء أو الانسحاب وقواعد تجديد الاشتراكات. وبالنسبة لمستهلكي الاتحاد الأوروبي/المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تقدم معلومات حق الانسحاب القانونية المطلوبة لخدمة معينة عند الدفع أو على وسيط دائم. وإذا طلب الأداء الفوري خلال مدة الانسحاب، نحصل على الموافقة أو الإقرار المطلوب قانوناً.

16.3 ما لم يذكر خلاف ذلك، لا تتطلب الشبكة الأساسية المجانية رسوماً. ولا يشكل تقديم البيانات الشخصية تنازلاً عن الحقوق القانونية المتعلقة بالخدمات الرقمية المقدمة مقابل البيانات الشخصية.

17. إنهاء المستخدم وحذف الحساب وتصدير البيانات

17.1 يجوز للمستخدم إنهاء اتفاق الاستخدام في أي وقت بحذف الحساب أو استخدام قناة إنهاء أخرى نوفرها. وتظل الاشتراكات المدفوعة خاضعة لقواعد دورة الفوترة المعلنة بوضوح وحقوق الإلغاء الآمرة.

17.2 قبل الحذف، ينبغي للمستخدم تصدير المحتوى الذي يحتاجه إذا كانت وظيفة التصدير متاحة. وقد لا يكون الاسترداد ممكناً بعد الحذف.

18. التعليق والإنهاء من جانب artist ritual

18.1 يجوز لنا تقييد الحساب أو تعليقه مؤقتاً عند الاشتباه في مخالفة أو وجود خطر أمني أو مراجعة معلقة. ويجوز إنهاؤه بسبب مخالفة جوهرية أو متكررة أو سلوك غير قانوني أو إساءة أو التحايل على استبعاد مؤسسات الدولة أو خطر أمني خطير أو عدم دفع الخدمات المدفوعة.

18.2 إلا حيث تبرر الحالة إجراء فورياً، نستخدم تدابير متناسبة ونراعي جسامة المخالفة وتكرارها والقصد والأثر والتحذيرات السابقة. ولا تتأثر حقوق الإخطار والتسبيب والتظلم الآمرة.

19. خدمات وروابط الأطراف الثالثة

19.1 قد تحتوي الخدمة على روابط أو محتوى مدمج أو تكاملات لأطراف ثالثة. ولا نتحكم في خدمات الغير ولا نتحمل مسؤولية توافرها أو محتواها أو معالجتها المستقلة للبيانات إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.

19.2 ينبغي للمستخدم مراجعة شروط الغير ومعلومات الخصوصية قبل استخدامها.

20. الملكية الفكرية للمنصة

20.1 تحمي قوانين الملكية الفكرية البرامج والتصميم والعلامات التجارية وقواعد البيانات والمحتوى التحريري والمواد الأخرى التي توفرها artist ritual أو الجهات المرخصة لها. ولا يمنح أي حق سوى الحق المحدود في استخدام الخدمة وفق هذه الشروط.

20.2 لا يجوز استخدام «ashoka ritual» أو علاماتها بطريقة توحي زوراً بالتأييد أو الشراكة أو الصفة الرسمية.

21. المسؤولية

21.1 تكون مسؤولية artist ritual غير محدودة في حالات القصد والإهمال الجسيم والإضرار بالحياة أو الجسد أو الصحة والعيوب المخفية بطريق الاحتيال والضمانات المتحملة صراحة والمسؤولية التي لا يجوز قانوناً استبعادها، بما في ذلك قواعد مسؤولية المنتجات الآمرة حيث تنطبق.

21.2 عند انطباق القانون الألماني وفي حالة الإهمال البسيط، لا نكون مسؤولين إلا عن خرق التزام تعاقدي جوهري وفي حدود الضرر النموذجي المتوقع. والالتزامات الجوهرية هي التي يتيح تنفيذها الأداء السليم للعقد والتي يعتمد المستخدم عادة على الوفاء بها.

21.3 في حدود القانون، لا نتحمل مسؤولية محتوى المستخدمين أو أفعالهم المستقلة أو الخدمات الخارجية أو النتائج الفنية/التجارية أو الخسائر الناشئة عن ظروف خارج سيطرتنا المعقولة. ولا يستبعد ذلك حقوق المستهلك غير القابلة للتنازل أو المسؤولية التي يحظر القانون تقييدها.

22. التعويض عن مخالفات المستخدم المتعمدة أو المقصرة

22.1 في حدود ما يسمح به القانون، يعوض المستخدم الذي يخالف هذه الشروط أو حقوق الغير بخطأ منه artist ritual عن الخسائر المعقولة وتكاليف الدفاع القانوني اللازمة الناشئة عن مطالبات صحيحة من الغير ترجع إلى تلك المخالفة.

22.2 لا يسري ذلك إذا لم يكن المستخدم مسؤولاً عن المخالفة أو كان قانون المستهلك الآمر يمنع أو يقيد هذا التعويض.

23. الاتصالات والإشعارات الإلكترونية

23.1 يجوز إرسال الإشعارات التعاقدية والقانونية المهمة عبر البريد الإلكتروني أو رسالة داخل الخدمة أو وسيلة إلكترونية دائمة أخرى حيث يسمح القانون. ويجب على المستخدم إبقاء بيانات الاتصال محدثة بصورة معقولة.

23.2 يجب أن يتبع التبليغ الرسمي للإجراءات الحكومية أو القضائية Government Requests Policy والقانون الواجب التطبيق؛ ولا تعد قنوات الدعم العادية موافقة على الاختصاص أو تنازلاً عن متطلبات التبليغ الرسمي.

24. القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

24.1 يسري القانون الألماني، مع استبعاد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع، بالقدر الذي يسمح فيه باختيار القانون.

24.2 إذا كان المستخدم مستهلكاً، فلا يحرمه هذا الاختيار من حماية الأحكام الآمرة التي كانت ستسري لولا الاختيار، بما في ذلك قانون محل إقامته المعتادة حيث ينطبق.

24.3 بالنسبة للتجار والأشخاص الاعتبارية للقانون العام والأموال الخاصة للقانون العام، يكون الاختصاص الحصري في كولونيا بألمانيا بالقدر المسموح قانوناً. وتحدد قواعد الاختصاص الخاصة بالمستهلكين وفق القانون الآمر.

25. تسوية النزاعات وسبل الانتصاف على المنصة

25.1 نفضل حل النزاعات مباشرة عبر الدعم. ولا نلتزم بالمشاركة في إجراء مصالحة للمستهلكين إلا إذا كان القانون الآمر يفرض ذلك أو وافقنا صراحة.

25.2 توقفت منصة الاتحاد الأوروبي السابقة لتسوية المنازعات عبر الإنترنت، ولذلك لا تذكر كقناة لتسوية النزاعات.

25.3 عند انطباق DSA، لا تتأثر الحقوق في آلية الشكاوى الداخلية والتسوية المعتمدة خارج القضاء والمراجعة القضائية.

26. تعديل الشروط

26.1 يجوز تعديل هذه الشروط لأسباب مشروعة مثل تغير القانون أو الأمن أو وظائف الخدمة أو نموذج الأعمال أو لتوضيح الأحكام. ولا تحرم التعديلات المستخدمين بأثر رجعي من الحقوق المكتسبة.

26.2 نقدم إشعاراً مسبقاً معقولاً بالتغييرات الجوهرية حيث يلزم. وإذا كانت الموافقة مطلوبة قانوناً فسنطلبها. وإذا لم يقبل المستخدم تغييراً جوهرياً فيمكنه الإنهاء قبل دخوله حيز النفاذ، مع مراعاة القانون الآمر.

27. النسخ اللغوية وقابلية الفصل وعدم التنازل

27.1 قد نوفر الشروط بلغات متعددة، ويُقصد أن يكون لها المعنى الموضوعي ذاته. ولا تهدف أي نسخة إلى تقليص الحقوق الآمرة. وعند الاختلاف تفسر بما يحافظ إلى أقصى حد مشروع على حماية المستخدم والتزامات الاستقلال عن الدولة؛ وإذا فرض القانون لغة أو تفسيراً معيناً، فيسود ذلك القانون.

27.2 إذا كان حكم باطلاً أو غير قابل للتنفيذ، تظل الأحكام الأخرى نافذة بالقدر المسموح قانوناً. ولا يستبدل الحكم الباطل تلقائياً بحكم يوسع التزامات المستخدم بصورة غير عادلة؛ ويحدد القانون الواجب التطبيق النتيجة المناسبة.

27.3 عدم إنفاذ حكم في حالة معينة لا يشكل تنازلاً عاماً عنه.

28. الاتصال

artist ritual GmbH

Hofrichterstrasse 32

Cologne 51067

Germany

البريد الإلكتروني: mail@artist-ritual.com

ترسل الطلبات الحكومية أو طلبات إنفاذ القانون إلى العنوان نفسه مع كتابة «Government Request» في خانة الموضوع والالتزام بـ Government Requests Policy.